

وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ١٤٥ لسنة ٢٠٢٣

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير؛

وعلى القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنمية التصدير؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم وزارة التجارة والصناعة؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦١ لسنة ٢٠٢٢ بتعديل تشكيل الحكومة؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٥٢١ لسنة ١٩٩٧ بشأن تشكيل المجالس السلعية؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٥٤٣ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل مسمى المجالس السلعية؛

وعلى لائحة القواعد المنفذة لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ونظام إجراءات فحص ورقابة السلع المستوردة والمصدرة

الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاتها؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٢٨ لسنة ٢٠٢٠ بشأن إعادة تنظيم

المجالس التصديرية؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٢٩ لسنة ٢٠٢٠ بشأن إعادة تشكيل

المجالس التصديرية؛

ولصالح العمل؛

قرر :

(المادة الأولى)

يستمر العمل بالشكل الحالى للمجالس التصديرية ، لمدة ستة أشهر ، أو لحين إعادة التشكيل أىهما أقرب .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الواقع المصري ، وعلى الجهات المختصة تفيذه ، ويعلم به اعتباراً من تاريخ انتهاء العمل بالقرار الوزارى رقم ٢٢٩ لسنة ٢٠٢٠ المشار إليه .

صدر في ٥/٩/٢٠٢٣

وزير التجارة والصناعة

المهندس / أحمد سمير صالح